السلم والحرب ، سواء كانت من الوحدات النظامية ، ام في قوات الاحتياط . وهذا يعني ان ضابط السلاح الرئيسي ، هو نوع من رئيس رابطة او نقابة مهنية ، مهمته الاساسية ، هي رعاية السلاح المسؤول عنه مهنيا . وهذه المهمة تبقى في اطار السياسة التي تحددها الفرع واقسام وشعب هيئة الاركان العامة ، عن طريق فرز القوى البشرية لهذا السلاح او ذاك ، واعداد هذه القوى وتقدمها ، وتطوير وسائل التخطيط في السلاح ، وبلورة نظريته القتالية ، وتشغيل وحداته ، ثم تحديد الأوامر والتوجيهات المهنية ـ وليس العملياتية ـ الناجمة عن ضروريات نظرية القتال ، وعن الخواص الفنية والتقنية للأجهزة والمعدات العسكرية[٧] .

وبلغة اخرى ، يشرف ضابط السلاح الرئيسي فقط على اعداد السلاح مهنيا ، اي التخصص في التدريب ، ويقوم باعداد القوى البشرية المفرزة الى سلاحه ، كما يشرف على اقتناء المعدات اللازمة وتدريب جنود السلاح عليها ، ويخطط لتطوير نظرية القتال . اما صلاحيات اصدار الأوامر العملياتية ، وقيادة هذا السلاح في ميدان المعركة ، او فرز وحدات منه للقيام بمهمات الامن الجاري واليومي ، او تحديد كميات الذخيرة لكل وحدة في مهمتها ، فتبقى في يد قادة المناطق .

« وعليه فان قيام قيادة القوات الميدانية ، لا يلغي قيادات ضباط السلاح الرئيسيين الاربعة [الذين ذكرناهم] بل سيبقون في قياداتهم ضمن اطار قيادة القوات الميدانية ، وما سيلغى هو وضعهم المستقل فقط . ووفقا لهذا تصبح جميع مهامهم ، وتقاريرهم ، وتوجيهاتهم ، من ضمن صلاحيات واختصاص القيادة الميدانية ، وليس من اختصاص رئاسة الاركان العامة »[٨] .

لذا ، يتلخص الفرق بين المشروع الذي قدمه العميد شموئيل غونين ، وبين مشروع طال ، بالتالي . في مشروع غونين ، تبقى قيادات ضباط السلاح الرئيسي تمارس عملها ومهامها محافظة على وضعها المستقل ، والى جانبها تقام قيادة للقوات البرية ، دون صلاحيات ملزمة لضباط السلاح الرئيسيين . اما طال فقد اخضع ضباط السلاح الرئيسيين للقيادة الميدانية ، والغى استقلاليتهم ، ليصبحوا من حيث السلم التنظيمي تابعين للقيادة الميدانية ، وليس لرئاسة الاركان العامة مباشرة . وهذا هو الفرق والتقاطع بين قيادة غونين وقيادة طال التي أقرت.